UN LIBRARY
UN/SA COLLECTION
JUN 31

S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3226
1 June 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر جزئي مؤقت للجلسة السادسة والعشرين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الساعة ١٨/١٥

الرئيس :	السيد يانييز بارنويفو	(اسبانيا)
الأعضاء :	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد كاردوسو
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد مريميه
	فنزويلا	السيد أريا
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير رتشاردسن
	نيوزيلندا	السيد أوبراين
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات: Chief of Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-750, United Nations, New York. مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/١٥

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بما أن هذه هي الجلسة الأولى لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم أعضاء المجلس، بسعادة السيد يولي م. فورونتسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، لعمله بوصفه رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو ١٩٩٣. وإنني لواثق بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير فورنتسوف على ما أبداه من مهارة دبلوماسية عظيمة وما تحلى به من لياقة دائمة لدى إدارته أعمال المجلس أثناء الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير آخر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/25840 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي أنغولا والبرتغال يطلبان فيهما دعوتهما للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما الحق في التصويت وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ميراندا (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد كاتارينو (البرتغال) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير لاحق للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، في الوثيقة S/25840 و Add.1.

المتكلم الأول على قائمتي نائب وزير العلاقات الخارجية لانغولا، سعادة السيد جواو برناردو ميراندا. أرحب بسعادته وأدعوه للإدلاء ببيانه.

السيد ميراندا (انغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : يشرفني عظيم الشرف أن اتكلم في هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن والمكرسة للنظر في مسألة انغولا، في ضوء فشل اجتماع ابيدجان الذي وضع الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وجها لوجه للمرة الثالثة منذ بدء الأزمة التي تلت الانتخابات في انغولا.

اسمحوا لي، نيابة عن حكومة جمهورية انغولا، أن أعرب عن تقديرنا لجهود مجلس الأمن وتفانيه في حرصه على دعم السلم في انغولا. وهذا الاجتماع دليل آخر على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي سعيا للتوصل الى حل سلمي للأزمة الانغولية.

يعكس تقرير الأمين العام المقدم الى مجلس الأمن الى حد بعيد الحالة المأساوية التي تسود بلادي حاليا. كما أنه يعكس بوضوح أيضا ما حدث بالفعل في ابيدجان لمدة شهرين تقريبا ويقدم اشارات واضحة بما يكفي تسمح لنا أن نستنبط بيسر أن سبب فشل المفاوضات - وفقا لما ذكره مراقبو السلم، عرضا - ينحصر تماما في "يونيتا".

لقد اشعلت يونيتا الحرب من جديد في انغولا بعد سلم نسبي دام لأكثر من عام، فخانت بذلك آمال الشعب الانغولي في حياة أفضل.

حتى وأنا أتحدث الآن، فإن السيد سافمبي أمر قواته بتجديد الأعمال العسكرية ضد الشعب وتدمير الهياكل الاقتصادية التحتية. ويتعرض الكثير من الناس لاساءات يصعب التصور أن باستطاعة البشر احتمالها. إن يونيتا تقوم بتدمير كل شيء. ففي المدن والبلدات والقري والمجتمعات الأخرى التي تحتلها يونيتا ليس ثمة شيء سوى الخراب. ونظرا لافتقارها الى القدرة والخبرة في الادارة العامة، فقد قلصت يونيتا الحياة الاجتماعية للناس في هذه المنطقة الى حالة بدائية.

فأولئك الذين يجهرون بمعارضة الحرب أو الذين يشتبه في أن لهم أقارب في الحكومة يقتلون عمدا باطلاق النار عليهم أو بالقائهم في النار وهم أحياء. وكما كان الحال في الماضي، وان كان بحدة متزايدة، يواصل

زعيم يونيتا الحكم على الانغوليين طبقا لاصولهم القبلية أو العرقية أو الاثنية، متحديا بذلك قوانين الجمهورية، التي تعد اثارة النعرات القبلية والعرقية وأية ممارسات تفسد الوئام في العائلة الانغولية جريمة ضد الوحدة الوطنية.

والحقيقة، أن الحالة المثيرة التي تسود اليوم ارجاء ما يسمى بالمناطق الخاضعة لسيطرة يونيتا، هي نتيجة رفض السيد سافمبي السماح لأفرقة المنظمات الانسانية الدولية في التحرك في أنحاء البلاد لتقييم الاحتياجات الفعلية للشعب الأسير في تلك المناطق.

وبالإضافة الى ذلك، فإن الذين يتمكنون من الهرب من ارهاب يونيتا يجري التقاطهم يوميا تقريبا وتقوم السلطات الحكومية بايوائهم في مراكز لاجئي الحرب حيث أن بقاءهم يكون مضمونا بواسطة المساعدة الانسانية الدولية. وفي الوقت الحالي، فإن أكثر من مليوني لاجئ حرب يأتون من جميع أنحاء البلاد، لاسيما جنوب الوسط وعلى الأخص من هوامبو، يجري تسجيلهم في مراكز اللاجئين المختلفة التي اقيمت في مقاطعات هويلا، وبنغويلا وكوانزا - نورتي وموكسيكو ولواندا وكابندا وغيرها.

لقد اكتست الحالة طابعا مروعا حقا. فعدة مئات من الأطفال الذين فقدوا آباءهم أو اقاربهم يجدون المأوى في دور الحضانة ودور الأيتام حيث لا يتلقون دوما أفضل عناية نظرا للصعوبات العديدة. وكأن هذا لم يكن كافيا، فحتى مراكز لاجئي الحرب لا تلقى احتراما من جانب يونيتا.

فمنذ أقل من اسبوعين، اخترق أحد المقاتلين التابعين للسيد سافمبي منطقة مسكونة باللاجئين في ضواحي مدينة لوينا، في مقاطعة موكسيكو في شرق انغولا وقتل ٤٥ شخصا عن عمد وكان بينهم الأطفال والشيوخ والنساء. ويوم السبت الماضي قامت يونيتا بمهاجمة قطار للركاب كان يتجه من مدينة لوبانغو الى بلدة ماتالا في مقاطعة هويلا. وقد أدى الهجوم الى مصرع ٢٢٥ شخصا بالاضافة الى عدد كبير من الجرحى.

وبمساعدة أحدث تكنولوجيات الحرب التي تلقتها من جنوب افريقيا، والخدمات الاستشارية التي يقدمها أفراد يعملون لصالح الجيش الزائيري وجيش جنوب افريقيا والمرتزقة، فإن يونيتا تقوم بمحاصرة بعض المراكز السكانية الكبرى في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الحكومة. ذلك هو واقع الحال في بلدات مينونغي وكويتو ولوينا في الوسط، وفي الأجزاء الجنوبية الشرقية من البلاد، حيث انطفأت جذوة الحياة فعلا. فالمستشفيات هناك مغلقة نظرا للنقص في الأدوية، وشبكات توزيع مياه الشرب والطاقة الكهربائية متوقفة عن العمل ويمنع القيام بأي نوع من عمليات الإغاثة للمحاصرين - باختصار، ثمة وابل شامل مروع من الكوارث التي لا يمكن تعداد عواقبها.

هذه مجرد صور قليلة متفرقة لمأساتنا الوطنية وهذه هي النتيجة المباشرة للحرب التي يشنها الجناح العسكري ليونيتا ضد انغولا. هذا هو مفهوم الديمقراطية الرجل الذي يُدعى دكتور سافمبي، والذي يكن له بعض رؤساء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاعجاب والتقدير الشديد، وهو موقف ينبغي أن ينتهي. وفي الواقع، ومع أن الحالة التي وصفتها لتوي أبعد بكثير عن أن تكون شاملة ووافية، فإنها تفسر نفسها بنفسها. إننا نحاول أن نبين جوهر وطبيعة الجناح الميال الى الحرب في يونيتا.

ولن يكون من غير المعقول للمجتمع الدولي، في ضوء الحالة بالغة الخطورة السائدة في انغولا منذ الرفض العنيف من جانب السيد سافمبي لنتائج الانتخابات الديمقراطية، أن يُقر بأن يونيتا اليوم تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الاقليميين.

هذا هو الاستنتاج الأكثر منطقية، الذي يظهر، فوق كل شيء، نتيجة لكون يونيتا، بعدما أعلنت بأعلى صوتها أنها ذاهبة الى ابيدجان للتفاوض بشأن السلم وعملية المصالحة الوطنية، رفضت في الوقت ذاته التوقيع على بروتوكول الاتفاق الذي بذلت من أجله جهود مفيدة عديدة. وهذا التصرف، الذي لم يكن مفاجأة - على الأقل لحكومتنا - لخير دليل في حد ذاته على أن يونيتا لا تعتبر سبيل الحوار الخيار النهائي للسلم في أنغولا.

كل شيء يشير إلى أن يونيتا لم تتخل عن جلمها القديم وهو تسلم زمام السلطة بالقوة. وبلا تردد، أصرت يونيتا على القضاء على الديمقراطية في أنغولا بكل ما يترتب عليه ذلك من عواقب بالنسبة لعمليات تحقيق الديمقراطية في المنطقة وربما في سائر أنحاء قارة افريقيا. أما حكومة جمهورية أنغولا فقد أيدت على الدوام ايجاد حل سلمي للأزمة التي تسببت يونيتا فيها وتعتبر أنها قدمت خلال محادثات ابيدجان أدلة كافية حتى أنها بلغت حد تقديم التنازلات بغية تيسير استعادة السلم في البلد وإنهاء معاناة الشعب بشكل نهائي.

ومن وجهة النظر هذه، لم تكن هناك أية عقبة على الاطلاق أمام موافقة يونيتا على التوقيع على بروتوكول ابيدجان. وفي مواجهة هذا الموقف الذي يعد مثالا آخر على الازدراء الصارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لابد للمجتمع الدولي أن يعمل بالسرعة والفعالية والكفاءة المطلوبة للحفاظ على السلم في أنغولا لكي يتسنى للديمقراطية أن تتحول الى حقيقة في افريقيا.

وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي أن تتخذ في هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تدابير إدانة وجزاء قوية قادرة على ارغام يونيتا على أن تقبل، كأمر واقع، العملية الديمقراطية وأن تشارك في العملية الشاملة لتهدئة الأوضاع في البلد والمصالحة الوطنية.

ومن الضروري المطالبة بانسحاب قوات يونيتا من المنطقة التي تحتلها وايوائها وتجريدها من السلاح. ومما هو مفيد للغاية اتخاذ تدابير عملية أخرى في هذه القاعة وفي هذا الوقت بالذات لمنع إصدار وثائق السفر لزعماء يونيتا وتحديد حرية حركتهم في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لابد من أن نجعل يونيتا تشعر بالثقل والقوة المعنويين والسياسيين للمجتمع الدولي، لأن يونيتا لن تعود الى مائدة التفاوض ولن تقبل باستعادة السلم في أنغولا إلا عن طريق اتخاذ تدابير عملية. والحكومة تقف مستعدة لإعادة اجراء الحوار.

لقد سبق أن أشرت الى فظائع الحرب التي تشنها يونيتا على الشعب الأنغولي وآثارها المروعة. والآن لابد لي أن أعرب أيضا عن اعتراف حكومة أنغولا بالجهود التي بذلتها المنظمات الانسانيـــة الدولية من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبنا، على الرغم من التهديدات والأعمال الارهابية التي ارتكبتها يونيتا والرامية الى منع وصول المساعدة الانسانية الى من يحتاجونها.

وتدافع الحكومة عن مبدأ وجوب وصول المساعدة الانسانية الى جميع أرجاء البلد وأينما كانت هناك حاجة إليها. وفي ضوء الشرعية التي أسبغت عليها، لا يمكن للحكومة أن تستثنى من عمليات التوزيع، ذلك لأن المساعدة تقدم الى الشعب الذي أوكل إلى تلك الحكومة مهمة حكم البلد. ويتعين تنسيق جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل فيما يتصل بتقديم المساعدة الانسانية مع الحكومة وهذا أمر حتمي لتحديد سلطة الدولة في جميع الأراضي الوطنية.

إن ما تعتنقه الحكومة من فلسفة إنسانية، وحقيقة أنها حكومة ترتكز الى الوحدة الوطنية، واحساسها بالواجب الوطني ورغبتها في تقليل معاناة شعبها، كلها أمور لن تسمح على الاطلاق باستخدام هذه المساعدة في أغراض سياسية. إننا حكومة منتخبة من قبل الشعب، وهو نفسه الذي يحكم على أعمال قادته. وهكذا ليس هناك أي مبرر للمكائد التي دبرت من قبل أولئك الذين لا يرغبون في إنهاء المعاناة التي يتعرض لها بمزيد من الأسف الشعب الأنغولي.

إن مشروع القرار المعروض علينا، والذي سيعتمده المجلس بعد قليل، سيكون دليلا آخر على تأييد المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مجلس الأمن، للجهود التي نبذلها لايجاد حل نهائي ودائم للسلم في أنغولا.

في الختام، نؤكد من جديد أن حكومة أنغولا مستعدة للاشتراك في حوار لكي يصبح السلم والمصالحة الوطنية والديمقراطية حقيقة في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل البرتغال. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد كاتارينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، في مستهل كلمتي، أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. إنني متأكد من أن ما تتحلون به من حكم سليم ومهارات عظيمة سيؤثر بشكل حاسم على أداء المجلس لأعماله بشكل فعال وسلس في الأسابيع القادمة. وأود أن أتقدم بتهنئتي الخالصة الى سلفكم، السفير فورونتسوف، على الطريقة القديرة التي أدار بها مداولات المجلس خلال شهر أيار/مايو.

إن الاحباط الذي نشعر به جميعا نتيجة لفشل محادثات ابيدجان ينبغي ألا يحملنا على فقدان الأمل ولا التفكير في التخلي عن جهودنا. ومع أن الأنغوليين ذاتهم هم الذين يجب أن يتفقوا بشأن السلم وأن يبنوا مستقبلهم الخاص بهم، لابد أن يضطلع المجتمع الدولي ومجلس الأمن بمسؤولياتهما في هذا الشأن ولا يمكن لهما أن يتجاهلا ما يجري في أنغولا ولا أن ينتقدا الاهتمام به.

إن الحرب في أنغولا وكل ما يصاحبها من معاناة ودمار وموت - أكثر من ١ ٠٠٠ قتيل في اليوم - يجب ألا تصبح حربا منسية وبعيدة. وإن ما ينطوي عليه هذا الصراع من آثار لا تقتصر على البلد وحده. فالسلم والأمن الوطني في الجنوب الافريقي بأسره معرض للخطر. وإن ما يحدث في أنغولا يمكن أن يؤثر في موزامبيق وجنوب افريقيا وفي العديد من البلدان الافريقية الأخرى التي اتخذت خطوات ملموسة صوب إقامة مؤسسات ديمقراطية وحيث أجريت عمليات انتخابية بالفعل أو ستجري في المستقبل.

لقد شهدنا، طوال ستة أسابيع في ابيدجان، جهودا ضخمة من جانب الممثلة الخاصة للأمين العام، الآنسة أنستي، والمراقبين البرتغاليين والروس والأمريكيين؛ والرئيس هوفويه - بوانيي؛ ووزير الخارجية امارا ايسي. ونود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نشيد اشادة خاصة بالرئيس بوانيي والسيد ايسي للعمل القيم الذي أنجزاه، وبطبيعة الحال، بالآنسة مارغريت أنستي لالتزامها الذي لا يكل بقضية السلم وتفانيها في مواجهة صعوبات كأداء كهذه.

لابد من مواصلة هذه الجهود، ويجب أن نحاول أن نبني عليها. وفي واقع الأمر، أحرز شيء من التقدم فيما يتعلق بعدد من المسائل الهامة. ولكن، لسوء الحظ، لم تقبل يونيتا الاقتراح المقدم من قبل المراقبين كمحاولة أخيرة للتوصل الى حل وسط. ومن الضروري أن نعيد الأطراف الى مائدة التفاوض، ومن الحتمي إعادة وقف اطلاق النار.

ويتعين على المجتمع الدولي، والبلدان المشتركة في عملية السلم، والدول المجاورة لأنغولا، ومجلس الأمن أن توحد جهودها، وأن تضع ثقلها الجماعي بغية ممارسة أقصى قدر من الضغط على الطرف الذي يرفض السعي، بأمانة وحسن نية، إلى إيجاد حل سلمي للصراع في أنغولا. ومن الضروري بوجه خاص أن يكون ثقل مجلس الأمن محسوسا بشكل فعال وإلا أصبحت قراراته، ولا سيما القراران ٨٠٤ (١٩٩٣) و ٨١١ (١٩٩٣) ، مجرد ممارسات خطابية.

وفي رأينا ، من الضروري أن نوضح بجلاء أن المسؤولين عن انتهاكات "اتفاقات السلم" والذين يصرون على عدم احترام المعايير الدنيا للسلوك الدولي يجب أن يجبروا على إدراك العواقب التي سيتعرضون لها إن لم يغيروا موقفهم. إن الطرف الذي يختار الحرب يجب أن يعلم أنه لا يمكنه أن يأمل لا في الاحتفاظ بالمكاسب الإقليمية أو غنائم الحرب على طاولة المفاوضات، ولا في بناء مستقبل البلاد على هذه الغنائم ولا في احتلال مكان في صفوف المجتمع الدولي.

إننا نعتقد أن دور الأمم المتحدة حيوي وسيبقى حيويا، لا في السعي إلى السلام فحسب، بل أيضا في تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى جميع أبناء أنغولا. ونأمل في أن يكون للقرار المطروح على المجلس أثر إيجابي على مواصلة هذه الجهود، التي يتعين علينا أن نظل ملتزمين بها.

ومن جانبنا، سنواصل بذل كل الجهود من أجل ضمان استئناف المفاوضات بأسرع ما يمكن لكي ننهي المأساة التي تطبق، في المقام الأول، على الشعب الأنغولي، الذي هو أكثر الضحايا تضررا من هذه الحرب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل البرتغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا فسأعتبر أن الأمر على هذا النحو.

قبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد كاردوسو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن ارتياح وفد بلادي لرؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون أعمال مجلس الأمن. ولا يساورنا شك في أن قيادتكم الماهرة ستسهم اسهاما قيما في مداولاتنا خلال شهر حزيران/يونيه. وأود أيضا أن أعرب عن امتنان وفد بلادي لسلفكم، السفير فورونتسوف، ممثل الاتحاد الروسي، على الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو الحافل بالأعمال.

لقد تلقينا بمشاعر خيبة الأمل العميقة أنباء فشل المحادثات بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونينتا) في أبيدجان. فقد علقت البرازيل، كما فعلت البلدان الأخرى، آمالا كبيرة على نتائج تلك المحادثات، لأن مستقبل الملايين من أبناء أنغولا عرضة للخطر. ولكن من دواعي أسفنا الشديد أن المفاوضات تعطلت قبل التوصل إلى النتائج التي كنا نأمل في تحقيقها، ألا وهي الوقف الفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلاد، كما هو مطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ٨١١ (١٩٩٣)، والاستئناف الفوري لعملية السلم الرامية إلى التنفيذ الكامل "لاتفاقات السلم".

وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام، الآنسة مارغريت آنستي، والإسهام البناء للدول المراقبة الثلاث، لم تختتم المحادثات بنجاح بسبب رفض يونيتا التوقيع على وثائق أبيدجان. إن هذا الوضع يستحق شجبا قويا ويستدعي رد فعل مناسبا من قبل المجتمع الدولي.

وكما هو وارد في مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن، قدمت حكومة أنغولا في مناسبات عديدة الدليل على استعدادها للعمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في إطار احترام المبادئ الديمقراطية وبروح المصالحة الوطنية. إننا نثني بالغ الثناء على هذا الاستعداد من جانب حكومة أنغولا ولا يسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا لعدم إبداء يونيتا حتى الآن الدليل على اتخاذها لموقف مماثل.

ويحدونا وطيد الأمل في أن تستجيب يونيتا لصوت المجتمع الدولي وتوافق على وقف القتال وأن تعمل في إطار قيم الشرعية والمشاركة الديمقراطية. ومن الفوائد الرئيسية لنظام الحكم الديمقراطي أنه يسمح بالتعايش والتعاون بين الأطراف التي تختلف وجهات نظرها. ونحن نعتقد أن مفتاح حل الصراع في أنغولا يكمن في هذا الطريق.

وتتابع البرازيل الحالة في أنغولا بجزع شديد. ونشعر بقلق خاص إزاء الواقب البشرية المترتبة على أعمال الاقتتال التي تنزل بالملايين في أنغولا معاناة يعجز عنها الوصف. وإن شعب البرازيل تربطه بالشعب الأنغولي علاقات صداقة وثيقة وصلات تاريخية وثقافية متينة. ونحن نثمن هذه الروابط وسنواصل الإسهام بأقصى ما يمكننا لتعزيز الحل السلمي والديمقراطي للصراع في ذلك البلد.

إن الصراع العقيم بين الأشقاء في أنغولا الناجم عن استئناف يونيتا للهجمات خلال الأشهر القليلة الماضية أوقع بالفعل خسائر جسيمة وسبب دمارا هائلا. ولأسباب لا يمكننا أن نفهمها، لا تحظى الحالة هناك، التي تعد من أخطر الحالات التي هي الآن قيد نظر مجلس الأمن، بنفس الاهتمام الذي توليه وسائط الإعلام الدولية للأزمات الأخرى في المناطق الأخرى من العالم. وهذا مؤسف للغاية، لأننا نعتقد أن أرواح الناس والكرامة الإنسانية لها نفس القيمة في كل بلد وفي كل منطقة.

إن الأمم المتحدة ومجلس الأمن تقع عليهما مهمة صعبة ولكنها أساسية في أنغولا. وهنا، كما هو الحال في أماكن أخرى، لا يمكن اعتبار صعوبة المهمة سببا يدعونا إلى الابتعاد عنها، بل ينبغي بدلا من ذلك اعتبارها دليلا على أن هناك تحديا يجب مواجهته وأنه يجب مواجهته بأقصى جهودنا وأعظم اهتمامنا.

والحكومة البرازيلية على اقتناع بأنه من الأساسي في ظل الظروف الحالية أن يكون للأمم المتحدة وجود قوي في أنغولا وأن تكون مستعدة للعمل مع الطرفين لاستكشاف كل فرصة لاستئناف عملية السلم واعطائها زخما جديدا، وأن تبدي عزمها على دعم الديمقراطية والسلام. ولهذا السبب نؤيد تجديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بحجمها الحالي، مع النص على توسيعها بشكل كبير في أقرب فرصة ممكنة. إن للأمم المتحدة دورا معززا للاستقرار بالغ الأهمية ينبغي لها الاضطلاع به في أنغولا اليوم، ونود أن نرى مواصلة هذا الدور وتعزيزه.

إن استمرار الصراع في أنغولا يشكل تحديا سياسيا وأخلاقيا للأمم المتحدة. والخيار هو إما طريق الديمقراطية أو طريق الصراع المسلح. والمسألة التي يتعين حلها لها مضمون أخلاقي لا خلاف عليه: إما تشجيع الحل التوفيقي الديمقراطي أو مكافأة استخدام القوة. وليس هناك أدنى شك فيما يجب أن يكون عليه خيارنا، ومشروع القرار الذي نحن على وشك اعتماده يوضح ذلك بجلاء. ويحدونا الأمل في أن تكون هذه الرسالة مفهومة بوضوح لدى جميع من يعنيهم مستقبل أنغولا وشعبها الذي طالت معاناته.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد جيسس (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على تقلدكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ومن نافلة القول أن وفدي يتعهد لكم بتأييده التام.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير فورونتسوف ممثل الاتحاد الروسي على القيادة الماهرة التي وفرها لمداولات المجلس على مدى الشهر الماضي.

لقد أيد وفدي في مناسبات عديدة الحل السلمي والعادل للصراع الأنغولي. ونأسف لأنه بالرغم من "اتفاقات السلم الأنغولية" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبالرغم من جهود المجلس وجهود الأمين العام لتشجيع ومساعدة عملية السلم في أنغولا، لم يتحقق أي تقدم حتى الآن. وما زلنا نعتقد أنه ما من بديل ناجع للحل التفاوضي للصراع الأنغولي.

طالب القرار ٨١١ (١٩٩٣) بشأن الحالة في أنغولا، بجملة أمور منها، الوقف الفوري لإطلاق النار في جميع أرجاء البلاد وكذلك استئناف الحوار بين الطرفين تحت إشراف الأمم المتحدة، بغية الاتفاق على جدول زمني لتنفيذ اتفاقات السلم في أبكر وقت ممكن. وقد سرنا أن نلحظ إجراءات المتابعة التي اتخذها الأمين العام، تطبيقا للولاية الموكولة إليه بموجب القرار، تشجيعا ودعما لعقد اجتماع أبيدجان. وقد بعثت الجهود المبذولة من أجل هذا الاجتماع الطمأنينة في نفوسنا. فبعد فشل العديد من المحاولات للتوصل إلى حل تفاوضي للأزمة الراهنة توقعنا أن تحدث طفرة في عملية أبيدجان. ومرة أخرى لم يتحقق للأسف أي اتفاق نهائي. ويحبطنا أن نلحظ أنه لم يتمخض أي شيء نهائي عن أبيدجان بعد خمسة أسابيع من المفاوضات المكثفة تحت إشراف الممثلة الخاصة للأمين العام.

ونحث الطرفين على مضاعفة جهودهما صوب تحقيق حل تفاوضي. ونشجع الأمين العام في هذا السياق على مواصلة جهوده الحالية، عن طريق ممثلته الخاصة، لمساعدة الطرفين على تحقيق التقاء الأفكار الذي يمكن أن يعيد اتفاقات بيسيس إلى مسارها السليم. وما من حزب، مهما سمت أهدافه السياسية للبلد، يحق له أن يتقاعس عن الالتزام ببذل جهد جاد لتحقيق الحل التفاوضي للأزمة الأنغولية. إن الثمن المتمثل في الخسائر في الأرواح والدمار في البلد باهظ للغاية، ويتطلب عدم المماطلة في تحقيق الحل التفاوضي.

وعلى الرغم من فشل مفاوضات أبيدجان في تحقيق أي اتفاق نهائي، فإنها تمخضت عن مجالات هامة للاتفاق بشأن العديد من المسائل التي ناقشها الطرفان. ولهذا يجدر أخذ النتائج المحرزة في أبيدجان في الحسبان والبناء عليها عندما تستأنف عما قريب، على ما نأمل، المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة.

لقد كنا ننتظر بفارغ الصبر حدوث طفرة في المفاوضات بحيث نمكن المجلس من النظر في تمديد وتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا كما هو متوقع. ولسوء الحظ لم يكن بمقدور المجلس القيام بذلك نتيجة الافتقار إلى التقدم في الحوار بين الطرفين. ولهذا ما من خيار أمامنا اليوم سوى المضي في التجديد المؤقت للولاية الحالية للبعثة لمدة شهرين آخرين. ونتشاطر الآراء مع الذين يعتقدون أنه يجدر بالطرفين الاستفادة من فترة التمديد هذه في تلك الأثناء أيما استفادة. كما نتشاطر مع الأمين العام الرأي بأنه من غير المعقول أن تتخلى الأمم المتحدة عن أنغولا في هذا المنعطف الحرج. إن الحالة في أنغولا حاسمة بالنسبة للاستقرار والسلم في منطقة الجنوب الافريقي. ولهذا فإن وجود الأمم المتحدة في أنغولا ومساعدتها لها يكتسيان أهمية قصوى.

ونؤيد تأييدا قويا إدخال عنصر المساعدة الإنسانية الهام في ولاية بعثة التحقق، لأننا نعتقد أن الحالة الإنسانية الحرجة السائدة في أنغولا تستأهل دعم المجتمع الدولي وتتطلبه.

أود أن أعبر عن تقدير وفدي للبلدان الثلاثة المراقبة لعملية السلم - الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية، على مساعدتها المستمرة والبالغة الفائدة لعملية السلم الأنغولية. ونشيد بالأمين العام وممثلته الخاصة، الآنسة مارغريت أنستي، على إلتزامهما وعملهما الطيب في معالجة المسألة الأنغولية. وأخيرا، نود أيضا أن نشيد بحكومة كوت ديفوار على مساعدتها في المفاوضات الأنغولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل الرأس الأخضر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

سيصوت المجلس الآن على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/25857.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الإسبانية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا، وبذلك اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٨٣٤ (١٩٩٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود وفد الاتحاد الروسي أولا أن يهنئكم، سيدي، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن ويتمنى لكم كل نجاح. كما أود أن أشكركم على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها إلي.

يرحب الوفد الروسي في هذه الجلسة بنائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا، وسعادة السيد جواو برناردو ميراندا. ونحن على يقين من أن مشاركته في هذه الجلسة ستساعدنا على التحرك قدما صوب تحقيق تسوية سياسية للأزمة الأنغولية.

ثمة قلق جدي في موسكو إزاء الحالة الناشئة حول التسوية الأنغولية بعد توقف المفاوضات بين ممثلي حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في أبيدجان، تحت رعاية الأمم المتحدة. لقد استغرقت المفاوضات عدة أسابيع، بمشاركة الممثلة الخاصة للأمين العام ومراقبين من البرتغال والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. والسبب الأساسي في الافتقار إلى نجاح المفاوضات يكمن، بصراحة، في النهج غير البناء الذي اتخذته زعامة يونيتا، والسيد سافيمبي شخصيا، إزاء عملية التسوية السلمية.

وزاد من تفاقم الحالة أن القوات المسلحة التابعة ليونيتا قد شنت مؤخرا في أنغولا مرة أخرى عمليات عسكرية أدت إلى فقدان العديد من الأرواح وعرضت للخطر إمكانية تحقيق تسوية سياسية سلمية للأزمة الأنغولية. إن استئناف يونيتا الأعمال العدائية يؤكد أن تلك المنظمة وزعامتها لا ترغبان في التحرك صوب المصالحة الوطنية وإكمال العملية الانتخابية تحت رعاية الأمم المتحدة، بل تسعيان إلى حسم المشكلة بالقوة العسكرية، وإلى ترسيخ سلطتهما في البلاد بقوة السلاح، بالرغم من أن ذلك السبيل مقضي عليه بالفشل.

ونتيجة لهذه الأعمال، يقف البلد الآن على حافة كارثة؛ فقد أصبح الشعب الأنغولي رهينة للحرب الأهلية التي تسببت في كثير من الضحايا وكثير من الآلام للسكان المسالمين، وكانت سببا في تدهور حاد في الحالة الإنسانية.

وفي ظل هذه الظروف وضع المجتمع الدولي سياسة مبدئية تستهدف إعادة عملية التسوية الى طريقها الصحيح.

وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ أصدرت وزارة خارجية الاتحاد الروسي بيانا بشأن الحالة في أنغولا؛ ورحبت بقرار حكومة الولايات المتحدة الاعتراف بالحكومة الشرعية لأنغولا وأكدت أن:

"تلك الخطوة كانت تتفق تماما مع الجهود التي بذلتها روسيا باستمرار سواء في سياق عمل الدول المراقبة الثلاث - الاتحاد الروسي، والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية - أو في مجلس الأمن، مع العمل على تحقيق الاعتراف بالواقع السياسي الجديد في أنغولا في أعقاب الانتخابات الديمقراطية التي جرت هناك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢".

ونود أن نشيد بحكومة كوت ديفوار ورئيسها، السيد فيليكس هوفويت - بوايني، للعمل الهام الذي قاما به بهدف ضمان نجاح مفاوضات السلام في أبيدجان.

وعندما عقدت مفاوضات أبيدجان في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣، أعربت الممثلة الخاصة للأمين العام، الآنسة آنستي، عن أملها بأن يكون من الميسور بعد ذلك التغلب على الخلافات، واستئناف المفاوضات والتوصل الى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار. ونأمل نحن أيضا أن تتمكن قيادة اليونيتا من إبداء المسؤولية والواقعية السياسية اللازمة، وتعود الى التفاعل الحقيقي مع حكومة أنغولا من أجل تحقيق وقف إطلاق نار فوري وإيجاد تسوية عادلة ودائمة في ذلك البلد على أساس اتفاقات بيسيس وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولكن إذا استمرت قيادة يونيتا في إهانة المجتمع الدولي، فإن مجلس الأمن سيتعين عليه النظر في جميع الإجراءات المناسبة وفقا لميثاق الأمم المتحدة لإنهاء هذه الأعمال، التي تتجاهل قراراته وتقوض سلطة المنظمة.

لقد صوت الاتحاد الروسي مؤيدا القرار ٨٣٤ (١٩٩٣) بأمل أن تعود الأحداث في أنغولا الى طريق السلم. وإن الاتحاد الروسي، مع بقية المجتمع الدولي، مستعد لبذل جهود نشيطة من أجل تعزيز التسوية السياسية للحالة في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد جانغ يان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإنني واثق من أنكم بخبرتكم الثرية وحكمتكم ومهارتكم ستوجهون أعمال المجلس في شهر حزيران/يونيه بنجاح.

أود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأشكر السيد فورونتسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على قيادته الممتازة لأعمال المجلس في شهر أيار/مايو.

يشعر الوفد الصيني بالقلق الكبير إزاء الحالة في أنغولا. وقد لاحظنا بقلق أن الطريق الى السلم بالنسبة لذلك البلد الذي مزقته الحرب مليء بالنكسات والمصاعب. ونود أن نعرب عن تعاطفنا العميق مع أنغولا وشعبها.

إن الحل الوحيد لمسألة أنغولا هو إزالة الخلافات وتحقيق الوفاق الوطني من خلال المفاوضات والحوار. وإنه لمن قصر النظر ومن غير المرغوب فيه أن يحاول أي جانب تحقيق نصر باللجوء الى القوة العسكرية. إن مفاوضات السلام بين الأطراف الأنغولية، المعقودة أخيرا في أبيدجان، كانت بمثابة خطوة هامة في السعي من أجل إيجاد حل سياسي لمسألة أنغولا. وللأسف، لم تحقق هذه الجهود النتيجة المتوقعة. ونأمل أن تدرك الأطراف المعنية في أنغولا خطورة الحالة الراهنة في أنغولا وأن تستأنف مفاوضاتها في أقرب وقت ممكن مع أخذ المصلحة الوطنية البعيدة المدى بعين الاعتبار. ونحث، بصفة خاصة يونيتا على اتخاذ مسلك جاد وبناء حتى يمكن إحراز تقدم ملموس في المفاوضات في تاريخ مبكر.

لقد قامت الأمم المتحدة بالفعل وستظل تقوم بدورها في التسوية السياسية لمسألة أنغولا. وفي هذه المرحلة الحرجة في عملية السلام الأنغولية، يؤيد الوفد الصيني الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في جهودهما المستمرة من أجل إيجاد تسوية سلمية في أنغولا، وهو يؤيد اقتراح الأمين العام بأن تستمر الأمم المتحدة في وجودها في أنغولا. ولهذا نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لاسبانيا.

لقد درس وفدي بعناية وبانشغال التقرير الجديد للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وقد سبق لمجلس الأمن، بقراريه ٨٠٤ (١٩٩٣) و ٨١١ (١٩٩٣)، أن أدان بقوة الانتهاكات المستمرة لاتفاقات السلم، وأدان على وجه التحديد رفض يونيتا لنتائج الانتخابات، وعدم مشاركتها في المؤسسات السياسية المشكلة على أساس تلك الانتخابات، وانسحابها من القوات المسلحة الأنغولية الجديدة، واستيلاءها على عواصم المقاطعات والمدن بالقوة، وبالطبع استئناف الأعمال العدوانية.

وإننا نسجل اليوم أنه رغم جميع التحذيرات والنداءات دخلت أنغولا في صراع يصفه الأمين العام نفسه بأنه أكثر شدة وكثافة حتى من الحرب ذاتها التي ألمت بالشعب الأنغولي لأكثر من ٣٠ سنة.

إن جهود الأمين العام وممثلته الخاصة، التي حظيت بدعم لا يقدر بثمن من جانب الدول المراقبة لعملية السلم - الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة - وقيادة إثيوبيا، ودعم رئيس كوت ديفوار، السيد فيليكس هوفويت - بويني بصفة خاصة، كان مآلها حتى الآن الإحباط بسبب عناد يونيتا. وقد أثارت محادثات أبيدجان أملنا؛ وكنا حتى آخر لحظة متفائلين بأن يونيتا ستوافق وتوقع على البروتوكول الخاص بتحديد وقف إطلاق نار في جميع أنحاء البلد والتمكين من استئناف عملية السلام تحت إشراف الأمم المتحدة. ولهذا ينبغي لنا أن ندين رفض يونيتا سحب قواتها من جميع المناطق التي احتلتها انتهاكا للاتفاقات، وهو ما تسبب، في التحليل النهائي، في وقف المفاوضات.

مع ذلك نعتبر أن ما اتسمت به محادثات أبيدجان من تعمق وكثافة يمكن أن ييسر التوصل الى الاتفاق، إذا اختارت الحركة التي يقودها سافيمبي طريق المنطق. وعلى أي حال، إن التقدم المحرز في المفاوضات ينبغي الحفاظ عليه كنقطة بداية لاجتماع مقبل فيما بين الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة.

وبالنظر الى التوقيع مستقبلا على اتفاق، يجب أن تكون منظمتنا مستعدة للعمل بسرعة كي تزيد قوات بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا - على نحو ما تقضي به الضرورة - وتعدل على نحو ملائم ولاية البعثة.

إن الأمين العام يؤكد في تقريره الأخير المأساة الإنسانية الواقعة الآن في أنغولا. إن كارثة بهذا الحجم تتطلب الاعتماد العاجل لتدابير مناسبة. ولهذا السبب، يود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده لخطة الطوارئ التي وضعتها وحدة تنسيق المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في لواندا. وتبعا لذلك، ستساهم اسبانيا في مؤتمر جنيف المقرر عقده في ٣ حزيران/يونيه.

من الواضح، كما يذكر الأمين العام في تقريره، أن حالة الصراع المسلح المستمرة في أنغولا تجعل إيصال المساعدة الى السكان بالغ الصعوبة. ولذلك، من الضروري أن يوافق الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي على خطة الطوارئ التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام في أنغولا، الآنسة أنستي، بغية تحديد الممرات الأرضية والجوية التي يمكن من خلالها إيصال المساعدة الإنسانية المطلوبة الى مختلف المواقع في ظل ظروف آمنة وفي أيام محددة.

لابد لي أن أعرب عن قلق بلادي البالغ بشأن إشارة الأمين العام في تقريره الى:

"[انتهاكات] كبيرة لحقوق الإنسان والأعمال الوحشية الأخرى التي ترتكب ضد المدنيين العزل على مدار النزاع". (S/25840، الفقرة ٢٦)

وكما يبين الأمين العام فإنه:

"من المحتم أن يحترم كلا الطرفين مسؤولياتهما بموجب القانون الدولي الإنساني ..."

(المرجع نفسه)

وذلك بما يتفق مع مطالب مجلس الأمن المتكررة.

وفي ظل الظروف الراهنة، لا يسعنا إلا أن نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة إضافية مدتها ٤٥ يوما، مع ملاحظة التغيير الهام الذي أدخل على ولايتها. وبالفعل يجب أن توصل الممثلة الخاصة للأمين العام وجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، من ناحية، التركيز على المساعي الحميدة ومهمة الوساطة، بغرض استعادة وقف إطلاق النار واستئناف عملية السلم وفقا لاتفاقات بيسيسي، ومن الناحية الأخرى، التركيز على تنسيق تقديم المساعدة الإنسانية الى السكان المدنيين المحتاجين للعون.

إن اسبانيا يحدوها أمل وطيد أن يكون من الممكن، في الفترة التي نمددها اليوم لولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، إحراز تقدم كبير على الطريق نحو السلام في أنغولا. وما من شك في أنه لو ظلت الصعوبات التي أشرت اليها مستمرة، فإن المجتمع الدولي سيكون مضطرا لإعادة النظر في تدخله في هذا الصراع المأساوي بغية اتخاذ إجراء أكثر حسما.

أخيرا، أود أن أعرب عن تقدير حكومة بلادي وتأييدها لجهود الممثلة الخاصة للأمين العام في أنغولا، الآنسة أنستي، وجميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وكذلك الموظفين العاملين بالأمم المتحدة وسائر المنظمات المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية في ذلك البلد. إن العمل الذي يقوم به هؤلاء الأفراد، في ظروف بالغة الصعوبة، وفي كثير من الأحيان بالمخاطرة بالتضحية بأرواحهم، ينبغي أن يشجعنا في البحث عن حل حقيقي ودائم لهذه الأزمة الخطيرة.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

ليس هناك متكلمون آخرون. وعلى هذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥